

# المؤتمر القومي العربي يخلع المرتزق عبد الملك المخلافي من عضويته يحيى صالح يطالب المؤتمر القومي العربي بالدعوة إلى وقف العدوان على اليمن

المؤتمر: لخلافات مع «أنصار الله» ومحاولات أبواق السعودية فاشلة



نقى المؤتمر الشعبي العام صحة ما نشرته وكالة الأنباء السعودية -الأربعاء- عن خلافات مع حركة "أنصار الله".

وقال رئيس الدائرة الإعلامية في المؤتمر الشعبي العام الأستاذ طارق الشامي لقناة "المباين": إن الزعيم علي عبدالله صالح "لم يجتمع (الثلاثاء) ببيدات الحزب- كما زعمت الوكالة السعودية.. وأنه "كان واضحاً في خطابه الأخير وتحدث عن المصير الواحد للمؤتمر الشعبي وأنصار الله".

وذكر الشامي أن رئيس المؤتمر "أكد رفضه الدخول في حوار مع السعودية وأميركا من دون أنصار الله"، وأن ما نشره الإعلام السعودي "يأتي في إطار محاولات السعودية شق الجبهة الداخلية".

وأوضح الشامي أن هناك محاولات مستمرة لخلق صراعات داخلية بين المؤتمر وأنصار الله "لكنهما ولن نتج". مؤكداً أن المؤتمر الشعبي وأنصار الله حريص على تماسك الجبهة الداخلية لمواجهة كل التحديات التي يتعرض لها اليمن.



## صدور قرار بتشكيل مجلس تنسيق للمؤتمر بالجامعات الأهلية

6- عبدالله امين الكحلاني  
7- محمد منى المنتصر.  
مادة (2): يقوم مجلس التنسيق بالمهام التالية:  
- استقبال طلبات الانتساب ولعضوية المؤتمر الشعبي العام  
- حصر كافة طلبات الانتساب وتصنيفها وفرزها لفئات الاساتذة والموظفين والطلاب  
- حصر أعضاء المؤتمر الذين يحملون بطاقت عضوية (أساتذة، موظفين، طلاب)  
- رفع تقرير تفصيلي شهري بما تم انجازه على مستوى الجامعات والكليات  
مادة (3): يكون لمجلس التنسيق فريق مساعد تمثل فيه كافة الجامعات الأهلية بواقع مندوب واحد لكل جامعة.  
مادة (4): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات ذات العلاقة تنفيذه كلاً فيما يخصه.  
صدر بمقر الامانة العامة بتاريخ 10 / 5 / 2017م  
عارف عوض الزوكا  
الامين العام للمؤتمر الشعبي العام

صدر اليوم قرار الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ عارف عوض الزوكا رقم (25) لسنة 2017م، بشأن تشكيل مجلس تنسيق للمؤتمر الشعبي العام بالجامعات الأهلية، فيما يلي نصه:  
قرار الامين العام رقم (25) لسنة 2017م بشأن تشكيل مجلس تنسيق للمؤتمر الشعبي العام بالجامعات الأهلية بعد الاطلاع على النظام الداخلي واللوائح المتفرقة عنه.  
وبناء على عرض رئيس الدائرة التنظيمية ورئيس دائرة الرقابة التنظيمية  
ولما تقتضيه مصلحة العمل التنظيمي.(قررو)  
مادة (1) يشكل مجلس تنسيق للمؤتمر الشعبي العام بالجامعات الأهلية من الأذوة:  
1- محمد عبدالرحمن معزب  
2- علي صالح كياس  
3- اكرم خالد النقطة  
4- امل حميد الشعبي  
5- عمرو زاهر العارضة

والحيولة دون تحقيق أهدافها القومية الجدير بالذكر أن الاستاذ يحيى صالح لقي كلمة في أعمال المؤتمر القومي العربي جاء فيها:

في البداية اشكر المؤتمر القومي العربي على اعتماده عضويتي في المؤتمر، وكما تعلمون ان شعبنا اليمني يتعرض لحرب إبادة وترتكب جرائم حرب من قبل العدوان السعودي وحلفائه من قتل للشعب وتدمير للبنية التحتية، لذا اتمنى من مؤتمركم الموقر الدعوة الى وقف العدوان ورفع الحصار والغاء العقوبات ودفع التعويضات والدعوة الى حوار اقليمي ودولي تشارك فيه اليمن ودول العدوان والدول الاقليمية والدولية المعنية بالقضية اليمنية، وتكون من اولويات الحوار الحفاظ على استقلال وسيادة ووحدة اليمن ونظامه الجمهوري ونهجه الديمقراطي والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تقوم بعمل دستور وطني يكفل مدنبة الدولة وترسيخ مبدأ الديمقراطية والمساواة بين ابناء اليمن وطبقاته الاجتماعية وكل القوى السياسية المتلزمة بالثوابت الوطنية الجامعة دون تمييز او تهميش واجراء انتخابات رئاسية ونيابية وصحلية على اساس القائمة النسبية مع اعتماد الكوتا النسائية والشبابية..

اتمنى منكم ابناء، الموضوع الاهتمام هناك شعب يقتل ويقتل ولا أحد يعلم.. وشكراً.

أقر المؤتمر القومي العربي في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في بيروت خلال الفترة 12-13 مايو 2017م اعتماد عضوية الاستاذ يحيى محمد عبدالله صالح وخلع المرتزق عبد الملك المخلافي الذي اتمهن الارتزاق والتسول باسم الناصرية والقومية العربية.. بعد تمكنه ومجموعته العميلة لجهات دولية مشبوهة من السيطرة على ما يسمى بالتنظيم الناصري في اليمن واستطاع الاستيلاء على ملايين الدولارات المقدمة من معمر القذافي الذي كان يعتبر نفسه وريثاً لجمال عبدالناصر وأميناً للأمة العربية وتتحول تلك الأموال الى أرصدة العميل عبد الملك المخلافي.

قرار المؤتمر القومي العربي لاقى ارتياحاً واسعاً ساد الشارع اليمني والعربي الذي تطهر من أكثر العناصر تآمراً ومتاجرة بقضايا الأمة العربية طوال عقود من الزمن، متخذاً من مسمى الناصرية قناعاً لتنفيذ المخططات التآمرية الصهيونية والغربية عبر المنظمة الخيلية الرجعية وعلى رأسها النظام السعودي الكموني.

ويعد هذا القرار التاريخي والذي اتخذ بالاجماع هو الاول من نوعه في تاريخ المؤتمر القومي العربي والمتمثل بتجميد المرتزق والعميل عبد الملك المخلافي، معيداً بذلك الأمل للشارع العربي وهذه المؤسسة القومية خصوصاً وأن ادعاء الناصرية والقومية والبوليتارية يقومون بكل باجحة بإعلان تأييد ومباركة تحالف العدوان السعودي الأمريكي الصهيوني ضد الشعب اليمني في سياق تنفيذ مخطط مشروع الفوضى الخلوقة التي تجلت في الحرب العدوانية المباشرة القذرة والشاملة لإبادة الشعب اليمني وتمزيق نسيجه الاجتماعي وتقسيم أرضه مثلما تعرض دول عربية لمواجهة للمشروع الاستعماري الصهيوني وبسببنا نوجاهات مختلفة من العراق الى سوريا وليبيا وتدميرها دولاً وشعوباً وجيشاً والهدف السيطرة على ثروات ومقدرات هذا الأمة وموقعها الاستراتيجي وتأمين الكيان الصهيوني حتى لا تظل قلاعاً متقدمة في الدفاع عن الأمة العربية ومواجهة كل المؤامرات الصهيونية الغربية في المنطقة العربية. وقد جاءت مؤامرة الربيع العبري لتسقط الأقنعة التي ظل يتخفى وراءها عبد الملك المخلافي الذي اكتشفت حقيقته، وبيئت أنه لم يكن أكثر من عميل رخيص للنظام السعودي وأمثاله ممن جندتهم لاختراق المؤسسات التي تتبنى قضايا وأمال الأمة العربية لاحتوائها وافرغها من الداخل

# معركة الحديدية تهدد بإشعال المنطقة

## مجموعة الأزمات الدولية

## السعودية ستخسر معركة الحديدية والجيش اليمني سيفتح جبهات داخل المملكة

طلبت مجموعة الأزمات الدولية أعضاء مجلس الأمن الذي تفاوضوا بشكل مباشر أو غير مباشر عن حرب اليمن وحرصوا عليها ببيع الأسلحة، أن يعيدوا المسار السياسي بإصدار

قرار طلال انتظار بوقف فوري لإطلاق النار في اليمن والوصول الإنساني لتجنب المجاعة، وأكد تقرير حديث لمجموعة الأزمات أن ذهاب تحالف العدوان الى أي هجوم على ميناء

الحديدة سيكون معركة خاسرة، بل إن الجيش واللجان سيفتحون جبهات مواجهة جديدة داخل الأراضي السعودية حيث واليمن مستعدة استعداداً جيداً لمثل هذه المعركة.

وأكد التقرير أن أي عدوان على ميناء الحديدة يستهدف خلق الشعب اليمني وفرض المجاعة في البلاد في ظل استمرار القصف الجوي المكثف والحصار والذي قضى على مقومات

الاقتصاد الفعال في اليمن، ونبه تقرير مجموعة الأزمات إلى أن مشاركة أمريكا في العدوان ستزيد من تورطها في حرب اليمن، وشددت على ضرورة العودة للخيار السياسي السلمي

لحل الأزمة لاسيما وأن حكومة هادي وبدعم من التحالف الذي تقوده السعودية هي التي رفضت مبادرة «كيري» لحل الأزمة في اليمن. «الميثاق» تنشر تقرير مجموعة الأزمات:

## القصف الجوي المتواصل والحصار قضى على مظاهر الاقتصاد الفعال في اليمن

## أزمة الجوع تتصدر المشهد والمواطنون لا يستطيعون شراء الغذاء

## على أعضاء مجلس الأمن الذين حرّضوا على حرب اليمن ببيع الأسلحة إصدار قرار بوقف إطلاق النار

في الاستيلاء على الميناء، فمن غير المرجح أن يتم استبدالهم كمحربين من قبل المواطنين.. قد لا يكون لدى السكان المحليين سوى القليل من الحب للحوثيين، لكنها أيضاً ستعدي الأستياء العميق تجاه هادي وداعميه الأجانب.. ويمكن أن تكون الآثار أسوأ من ذلك، لأن تشديد الحصار على الحوثيين عسكرياً سيضر بالملايين بشكل غير متناسب..

### أمريكا متورطة

ومنذ تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه، كثفت إدارته هجمات الطائرات بدون طيار، ونشرت قوات خاصة ضد مقاتلي الجهاديين وشهدت الخطابات المناهضة لإيران.. إن الهجوم على الحديدة سيؤدي إلى زيادة تورط الولايات المتحدة في الحرب، ولكن بدون نهاية واضحة.. وبالفعل وكما ورد في تقرير مجموعة الأزمات الدولية الذي صدر مؤخراً.. فإن الدعم الأمريكي الجديد للتحالف، لن يؤدي إلا إلى ادامة الفوضى الحالية.

وسيجعل المستفيدين والريوس هم الجماعات الجهادية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والجهات المحلية المنتسبة إلى تنظيم داعش.. وهذا سيجعل اليمن أقرب إلى درجة التفكك التام، مع عدم وجود احتمال لاستعادة استقراره.. ماذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل لمنع الأسوأ ولا يمكن لأي قدر من المعونة الإنسانية أن تحل الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة.. ويواجه اليمنيون جوعاً بسبب الحصار، وتدهور المؤسسات المالية للدولة، وانحيار الاقتصاد. وهذه نتائج مباشرة للحرب.. يجب على كل من التحالف بقيادة السعودية والحوثيين الامتناع عن

زيادة تسليح الاقتصاد من خلال منع الواردات الإنسانية والمساعدات الإنسانية، في حين يتعين على التحالف إلغاء الخطط للهجوم على الحديدة.. وبدلاً من ذلك، يجب على جميع الأطراف المتحاربة - الحوثيين والقوات الموالية لصالح وحكومة هادي والتحالف الذي تقوده السعودية - التوصل إلى اتفاق فوري يسمح لتكنوقراط البنك المركزي باستئناف صرف رواتب القطاع العام الحيوية والتحويلات النقدية للضمان الاجتماعي، بعيداً عن التدخل السياسي، وسيكون ذلك خطوة أولى حاسمة في تخفيف المعاناة اليومية، ويجب أن تستكمل هذه التدابير بعملية سياسية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سلمية.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذين تفاوضوا حتى الآن بشكل مباشر أو غير مباشر عن حرب اليمن أو حرضوا عليها من خلال بيعات الأسلحة أو المساعدة العسكرية المباشرة أن يعيدوا المسار السياسي من خلال تمرير قرار طلال انتظاره يطالب بوقف فوري لإطلاق النار والوصول الإنساني دون عوائق، وعندئذ فقط يمكن تجنب المجاعة.

بنقل البنك من صنعاء إلى عدن إلى مزيد من كسر النظام المصرفي في اليمن. وقد توقفت عائدات النفط والغاز، أي ما يقرب من نصف الميزانية الوطنية قبل الحرب، ولم توجد عائدات ما ينتج قليلاً في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في المصرف المركزي.. وبصفة عامة، فإن أزمة الجوع في الوقت الحاضر هي في المقام الأول وظيفة تناقص القدرة الشرائية، حيث إن السكان لا يستطيعون تحمل ثمن الغذاء المتاح في الأسواق.. والأسوأ من ذلك، لم يأت بعد، وقد تتفاقم الحالة السيئة أصلاً، حيث يدوان التحالف الذي تقوده السعودية، الذي يعتمد على قوات الإمارات، مصمم على كسر الجمود العسكري الذي كان قائماً إلى حد كبير.

ومن خلال محاولة الاستيلاء على الحديدة وساحل البحر الأحمر، يدعى التحالف أنه يمكن وقف تدفق الأسلحة عبر الطرق البحرية إلى أعدائها وزيادة الضغط على الحوثيين وحلفائهم للعودة إلى طاولة التفاوض، لكن في الواقع أن حكومة هادي بدعم التحالف من رفضت مبادرة السلام الأخيرة التي قدمها وزير الخارجية الأمريكية جون كيري وليس التحالف «الحوثي» صالح.. والمنطق الاستراتيجي الذي تقوم عليه حملة الحديدة المخطط لها، والتي تنظر البناتون حالياً في دعمها عسكرياً، معيب وخطير للغاية. أضف إلى ذلك أن التحالف «الحوثي صالح» مستعد جيداً لأي معركة في الحديدة.. وحتى لو نجحت مجموعة من القوات الحكومية والإماراتية، بدعم من القوات الجوية السعودية والاستخبارات والدعم العسكري الأمريكي،

في الوقت الذي يعلق فيه مصير اليمن في حرب طاحنة، فإن التحالف العسكري بقيادة السعودية -الذي يدعم حكومة هادي- على وشك تصعيد حربه التي دخلت عامها الثالث، من خلال شن هجوم جديد على ميناء الحديدة الرئيس في البحر الأحمر. ويهدف هذا التحرك إلى خلق أعداء هادي، الحوثيين مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ولكن من المرجح أن يخفق سكان البلاد، ويرزج بهم في مجاعة صريحة.. وتعد الحديدة - من أكثر المدن ازدحاماً وأهمية من خلال مينائها - مسؤولة عن 80 في المائة من واردات شمال اليمن.

وإذا ما شن التحالف بقيادة السعودية هجوماً ضد الحوثيين والقوات الموالية لصالح على الميناء، فإنه سيقطع شريان الحياة الذي يحافظ على الجزء الأكبر من سكان اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء.

وتعتمد اليمن اعتماداً كلياً تقريباً على الواردات للسلع الأساسية، حيث يوجد حالياً 17 مليون شخص من أصل 24 مليون نسمة، في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

وهناك أربعة ملايين يعانون من سوء التغذية الحاد.. وفي ديسمبر 2016 كانت النساء والأطفال اليمنيون يشكلون تقريباً ثلثي المصابين بسوء التغذية الحاد.. تجنب المجاعة - إذا كان لا يزال ممكناً - سيتطلب من القوات المدعومة من السعودية الامتناع عما عدا ما بأن تكون معركة طويلة ودامية في الحديدة، والتي من غير المرجح أن تنتج، ولكن على العكس ستشجع التحالف «الحوثي» صالح» على فتح جبهات أخرى، بما في ذلك حتى داخل أراضي السعودية. وبعد اندلاع الحرب في مارس 2015م، صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أبريل 2015، وفرض التحالف الذي تقوده السعودية حصاراً بحرياً صارماً على الميناء، ما أدى إلى انخفاض الناتج في الواردات، وبالتالي أدى إلى رفع أسعار الإذراق بشأن المجاعة المحتملة.

ورغم أن آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة التي ترصد الشحنات القادمة، خفت من قيود التحالف الصرامة منذ مايو 2016م بيد أن الغارات الجوية التي تقودها قوات التحالف بقيادة السعودية ما زالت تعيق البنية التحتية للميناء، وقدراته. وقد أدى الجمع بين القتال البري المتواصل والقصف الجوي المكثف إلى القضاء على أي مظهر من مظاهر الاقتصاد الفعال في اليمن.. ومنذ أغسطس 2016م لم يتمكن البنك المركزي اليمني من دفع مرتبات القطاع العام.. وقد أدى قرار هادي



## تحذيرات دولية من أي مغامرة سعودية

## تحالف العدوان يبحث عن إنجاز عسكري بتوريط أمريكا

تسعى السعودية إلى توريط العالم كله في جريمة الاعتداء على ميناء الحديدة الذي يعتمد عليه نحو 80% من سكان اليمن في الحصول على الغذاء والدواء والمستلزمات النفطية والاحتياجات الأساسية الأخرى بشتى السبل.

السعودية- التي تقود تحالف العدوان ضد اليمن منذ 26 مارس 2015م- عمدت مؤخراً إلى تسويق أكاذيب عن منافذ برية وبحرية آمنة لتقلت من تحذيرات دول في مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية والمبينات الإنسانية التي تؤكد أن محاولات استهداف ميناء الحديدة وتحويله إلى منطقة مواجهات عسكرية سيقطع شريان الحياة على ملايين المواطنين الذين هم في حاجة ماسة للغذاء والدواء، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، فضلاً عن أن أي هجوم على الحديدة ستكون أولى نتائجه تهجير أكثر من 500 ألف مواطن ومواطنة ممن يسكنون السواحل الغربية- وفقاً لتحذيرات المنظمة الدولية المهجرة التابعة للأمم المتحدة.

ورغم كل هذه التحذيرات الدولية إلا أن السعودية تعمل جامدة على تضليل حلفائها والمجتمع الدولي بشأنها تتحدث عن قيامها بفتح وتأمين منافذ بحرية وبرية لإيصال المساعدات والاحتياجات عبر عدن وحضر موت ومأرب، في الوقت الذي يعلم المجتمع الدولي وتعلم الواقعة بينما وبين بقية المحافظات غير آمنة وتشهد مواجهات مسلحة وقصفاً جويًا وصراعات، ليس فقط بين تحالف العدوان وبين الجيش اليمني واللجان الشعبية، بل ومع الجماعات الإرهابية وجماعات مسلحة متعددة الانتماءات والولاءات.

ويؤكد متابعون لما يحدث في اليمن أن السعودية- التي أصبحت في موقف حرج وتواجه انتقادات العالم الذي يدين جرائمها ضد اليمنيين - تسعى إلى حشد تأييد منتقديها للمشاركة في جريمة مهاجمة الحديدة وإغلاق مينائها بمبرر منع دخول أسلحة للحوثيين، وهو مبرر غير منطقي لاسيما والجميع يدركون أن الطرق البحرية التي تمر بها السفن والنقلات الوافدة إلى الحديدة تمر بمناطق السيطرة العسكرية لدول تحالف العدوان، فضلاً عن انها تشحن من موانئ دولية في دول متحالفة مع السعودية، هذا إضافة إلى أن أي سفينة لا تدخل ميناء الحديدة إلا بعد تفتيشها في جيوتني من قبل تحالف العدوان. ومع ذلك تواصل السعودية ترويج الأكاذيب، وتجاهل القوانين والأعراف الدولية.

وبالمقابل أصبح الجيش اليمني في استعداد كامل لخوض معركة الدفاع عن الحديدة باعتبارها قضية مصيرية للشعب اليمني وتعني الموت والحياة لأكثر من عشرة ملايين إنسان.

الجدير بالذكر أن المبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ سبق أن أدلى بتصريحات عن جهود تبذل للحيولة دون تفجر المواجهات العسكرية في الحديدة، وجاء هذا التصريح تزامناً مع تسريب وكالة رويترز - التي تمتلك السعودية فيها نسبة كبيرة - تقريراً أطلقت فيه تهديدات عن استعدادات تحالف العدوان للسيطرة على ميناء الحديدة في محاولة للتغطية عن تداعيات الخلافات التي تعصف بدول تحالف العدوان.. مصادر مطلعة أكدت لـ «الميثاق» أن معركة الحديدة تعد معركة إقليمية ودولية حيث وقد سبق أن حذرت روسيا من أي حماقات عسكرية تستهدف الحديدة أو العاصمة صنعاء في إنذار واضح أن معركة الحديدة لن يُسمح بها.. نظراً لتبعات هذه المعركة على أوضاع الشعب اليمني وكذلك على أمن واستقرار دول المنطقة والملاحة الدولية لاسيما وأن مخاطر سيطرة الإرهابيين على مضيق باب المندب أصبحت في طليعة مرامي استهداف الحديدة بالهجوم العسكري.